[illegible]

الأصل: عربي **OIC/CFM-52/2026/DEC/DRAFT/REV1**

مشروع إعلان بغداد

المقدم إلى

الدورة الثانية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

(دورة الحوار والتضامن ركيزتان أساسيتان لتعزيز السلم والتنمية المستدامة)

بغداد، جمهورية العراق

06-07 جمادى الأولى 1448 هـ

17-18 أكتوبر 2026

مشروع إعلان بغداد

المقدم إلى

الدورة الثانية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
(دورة الحوار والتضامن ركيزتان أساسيتان لتعزيز السلم والتنمية المستدامة)

بغداد، جمهورية العراق
06-07 جمادى الأولى 1448هـ
17-18 أكتوبر 2026

نحن وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المشاركين في الدورة الثانية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعين في العاصمة العراقية بغداد يومي 17 و 18 أكتوبر 2026، الموافق 06-07 جمادى الأولى 1448:

وإذ نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها جمهورية العراق لاستضافة اجتماعات الدورة الثانية والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ولما وفرته من وسائل وأسباب لضمان نجاحها؛

وإذ نؤكد التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة النصوص ذات الصلة لتعزيز أسس الوحدة والتضامن بين دولنا الأعضاء وشعوبنا ومع الجماعات والمجتمعات المسلمة؛

إذ نؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالإسهام في إرساء السلم والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك، وإذ نسلّم بأن الحفاظ على نظامها الدستوري ومؤسساتها الديمقراطية يكتسي أهمية حيوية للسلم والاستقرار الإقليميين.

وإذ نثمن الدور الريادي الذي تقوم به منظمة التعاون الإسلامي في جهودها لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المجالات:

1- **نرحب** بانتخاب معالي السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد، وبالإجماع، أميناً عاماً لمنظمة التعاون الإسلامي، **وإذ نثمن** رؤيته الاستراتيجية ودعوة الدول الأعضاء إلى توفير الوسائل اللازمة لتنفيذها، **ونُعرب** عن ثقتنا في قدراته وحرصه على مواصلة مسيرة هذه المؤسسة العريقة في خدمة قضايا الأمة الإسلامية، وفي الوقت ذاته **نُثمن** جهود معالي السيد حسين

إبراهيم طه طول مدة رئاسته للمنظمة في تعزيز التضامن الإسلامي وتوحيد المواقف إزاء التحديات الجسام التي واجهت عالمنا الإسلامي خلال الفترة الماضية.

2- **نُجدد التأكيد** على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف للأمة الإسلامية، وعلى أن مدينة القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وعاصمة دولة فلسطين، **ونرفض** جميع الإجراءات والتدابير الإسرائيلية الرامية إلى تغيير وضعها القانوني والسياسي والجغرافي والديمغرافي أو المساس بهويتها العربية والإسلامية والمسيحية، ونُؤكد ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في مقدساتها، ودعم الوصاية الهاشمية الأردنية عليها، ونُدين جميع الاقتحامات والانتهاكات بحق المسجد الأقصى المبارك وسائر المقدسات الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك المسجد الإبراهيمي الشريف، **ونُؤكد** أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف في حماية القدس ودعم صمود أهلها ومؤسساتها.

3- **نؤكد** أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة 144 دونماً، هو مكان عبادة خاص للمسلمين فقط، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤونه وتنظيم الدخول إليه. كما نؤكد على دعم الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في حماية هذه المقدسات وصون هويتها العربية الإسلامية والمسيحية والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها.

4- **نُدين بشدة** استمرار الاحتلال الإسرائيلي في توسيع المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتهجير القسري وإرهاب المستوطنين، وجميع الإجراءات الرامية إلى الضم وفرض وقائع غير قانونية على الأرض، ونُشدد بصورة خاصة على خطورة مخطط (إي1) الاستيطاني وما يترتب عليه من تهديد للتواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني، **ونُؤكد** عدم شرعية جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ولا سيما القرار رقم: 2334، **وندعو** المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فعالة لوقفها وضمان المساءلة والمحاسبة عن الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني وصون حقه في البقاء على أرضه ورفض أي محاولات لتهجيره منها.

5- **ونشيد** بالجهود الدبلوماسية والوساطة التي تضطلع بها جمهورية مصر العربية ودولة قطر والجمهورية التركية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، من أجل تثبيت وقف إطلاق

النار، وضمان نفاذ المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتهيئة الظروف للتعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، بما يحفظ وحدة الأرض الفلسطينية ويحول دون أية محاولات للتهجير القسري أو تغيير الواقع الديموغرافي في القطاع.

6- **نؤكد** أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين ومن الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن أي ترتيبات **بشأنه** يجب أن تكون مؤقتة ومحددة زمنياً وألا تشكل بديلاً عن دولة فلسطين ومؤسساتها الشرعية، وأن تفضي إلى توحيد قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت سلطة دولة فلسطين وحكومتها ومؤسساتها الشرعية، ونُشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للمرحلة الثانية من خطة إنهاء النزاع في غزة، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم: 2803 (2025)، بما في ذلك تثبيت وقف إطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة وضمان تدفق المساعدات الإنسانية بصورة كافية ومستدامة ودون عوائق والبدء الفوري في التعافي وإعادة الإعمار، ونرفض بصورة قاطعة أي مخططات أو محاولات لتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.

7- **نؤكد** أن إنهاء العدوان والتعافي وإعادة إعمار قطاع غزة يجب أن يندرج ضمن مسار سياسي واضح وموثوق **وغير** قابل للتأجيل نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتجسيد استقلال دولة فلسطين وسيادتها على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق حل الدولتين وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية لعام 2002، **ونُرحب** بالجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ إعلان نيويورك وتعزيز التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، **وندعو** إلى ترجمة هذه الالتزامات إلى خطوات عملية وملموسة تحفظ قابلية حل الدولتين وتحول دون تقويضه على الأرض.

8- **ندعو** إلى الإفراج الفوري والكامل وغير المشروط عن أموال المقاصة الفلسطينية المحتجزة بصورة غير **قانونية**، وضمان تحويلها بانتظام، ونُحذر من التداعيات الخطيرة لاستمرار احتجازها على قدرة دولة فلسطين ومؤسساتها على الوفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، **ونُشيد** بالتقدم الذي أحرزته دولة فلسطين في تنفيذ برنامجها للإصلاح المؤسسي والإداري والمالي وتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة، **وندعو** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى مواصلة وتعزيز الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لدولة فلسطين، من خلال التفعيل الفوري والمنتظم لشبكة الأمان المالية الإسلامية.

9- **نرفض** جميع الإجراءات والتدابير غير القانونية الرامية إلى تقويض عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أو الحد من قدرتها على

تنفيذ ولايتها، **ونُؤكد** أن الوكالة لا غنى عنها ولا بديل عنها، إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، **وندعو** إلى توفير **الدعم** السياسي والمالي اللازم لها لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس ووفقاً للتفويض الممنوح لها من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

10- **نرحب ونشيد** بقرارات جميع الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، ونثمن مواقفها التاريخية المستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتي تجسد التزاماً بالعدالة والسلام وسيادة القانون، وندعو جميع الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها ودعم حقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ونؤكد أن الاعتراف بدولة فلسطين وتجسيد استقلالها وسيادتها يشكلان جزءاً أساسياً من تحقيق السلام العادل والدائم، وندعو إلى مواصلة تنفيذ الالتزامات والتعهدات الواردة في إعلان نيويورك وتسريع الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال وفق المرجعيات الدولية المتفق عليها، وتدين قرارات الدول التي تعتزم فتح مكاتب أو بعثات دبلوماسية لها في مدينة القدس الشريف، لما يشكله ذلك من مساس بالمكانة القانونية للمدينة وانتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قراري مجلس الأمن المرقمين (476) و (478) لعام 1980. وفي هذا السياق، ندين بأشد العبارات إقدام جمهورية كولومبيا على افتتاح سفارتها في مدينة القدس المحتلة، في انتهاك صريح للقانون الدولي ولقرارات جمهورية مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 476 و 478 (1980)، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وتستنكر تجاهلها للمناشدات والرسائل الدبلوماسية الموجهة إليها من الدول العربية والإسلامية، وللدعوات الدولية التي حثها على الامتناع عن اتخاذ هذه الخطوة، ونؤكد أن هذا الإجراء غير القانوني لا ينشئ أي أثر قانوني، ولا يمكن أن يعتد به كأساس لإضفاء الشرعية على أي تغيير في الوضع القانوني أو السياسي لمدينة القدس الشريف أو المساس بوضعها كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، كما لا ينتقص بأي حال من الأحوال من الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وندعو جمهورية كولومبيا إلى التراجع عن هذا القرار والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

11- **نرفض** استمرار حرمان دولة فلسطين من المشاركة في أعمال دورتي الجمعية العامة للأمم المتحدة (80) و(81) لعامي 2025 و2026، للعام الثاني على التوالي، باعتباره مخالفا للأحكام القانونية ذات الصلة، بما فيها القرار (67/19) المؤرخ 29 نوفمبر 2012 بشأن منح دولة فلسطين مركز مراقب في الأمم المتحدة، والقرار رقم A/RES/ES-10/23

بتاريخ 10 مايو 2024 الذي يؤكد حق دولة فلسطين في المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تُعقد تحت رعايتها وسائر أجهزة الأمم المتحدة، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة، **ونُؤكد** ضرورة عدم جواز الاستبعاد غير القانوني لدولة فلسطين، وذلك تمشيًا مع قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأنها، ونُعرب عن استنكارنا لمحاولات إسرائيل الرامية إلى تقويض مكانة دولة فلسطين في منظمة الأمم المتحدة.

12- ندعم الجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتعزيز وحدة الأرض والمؤسسات الفلسطينية، بما فيها وحدة قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وبما يعزز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

13- ندعو إلى إعلان السابع عشر من أكتوبر من كل عام «يوماً لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في غزة» في إطار منظمة التعاون الإسلامي، وإحياء هذه الذكرى سنوياً تكريماً لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل، وتخليداً لمعاناتهم في الذاكرة الجماعية العالمية.

14- نؤكد موقفنا الثابت في الحفاظ على سيادة واحترام الدول الأعضاء واستقلالها ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

15- نُعرب عن إدانتنا ورفضنا **القاطع** لاعتراف إسرائيل، قوة الاحتلال، بإقليم "أرض الصومال" كدولة مستقلة، ونُعد ذلك انتهاكاً لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، **ونؤكد** دعمنا الكامل لسيادة جمهورية الصومال الفيدرالية وتضامننا الثابت مع الحكومة والشعب الصومالي.

16- نُجدد التزامنا بدعم السلام والأمن والاستقرار في أفغانستان واحترام سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ونُؤكد أهمية مواصلة الحوار والتفاعل البنّاء مع سلطات الأمر الواقع بما يخدم مصالح الشعب الأفغاني ويعزز اندماج أفغانستان في محيطها الإقليمي والدولي؛ **ونُشدد** على ضرورة الوفاء بالالتزامات الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛ كما نُؤكد أهمية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان حق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات، في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة، **وندعو** إلى مواصلة الجهود الإنسانية والإنمائية الرامية إلى

تخفيف معاناة الشعب الأفغاني، **مع التأكيد** على أهمية الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي في دعم الاستقرار والسلام والتنمية في أفغانستان.

17- **نؤكد** ضرورة ضمان حرية الملاحة وأمنها في جميع الممرات البحرية الدولية، دون أي عوائق أو قيود أو شروط، ونحث الدول الأعضاء على تعزيز التعاون في مجال الأمن البحري وتبادل المعلومات، وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع التأكيد على ضرورة احترام سيادة جميع الدول الأعضاء.

18- **نجدد** تضامننا الكامل مع شعب جامو وكشمير، ودعمنا الثابت لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي، وبما يتوافق مع تطلعات شعب جامو وكشمير؛ ونُعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والحقوقية والأمنية في جامو وكشمير المحتلة بصورة غير قانونية، **وندعو** إلى احترام وضعها الدولي وإلى إلغاء جميع الإجراءات الأحادية وغير القانونية المتخذة منذ عام 2019؛ **ونؤكد مجدداً** أن قضية جامو وكشمير لا تزال من القضايا العالقة التي تؤثر في السلم والأمن والاستقرار في جنوب آسيا، **وندعو** إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للنزاع وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

19- **نُعرب** عن قلقنا إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، وفي المقام الأول ضد مجتمع الروهينغيا المسلمين **والجماعات** والمجتمعات المسلمة في ميانمار، **وندعو** إلى اتخاذ تدابير عاجلة للدفاع عن الحقوق الأساسية لهذا المجتمع وحرياته، **ونُؤكد** التزامنا القوي بالعمل من أجل ربح الدعوى التي رفعتها جمهورية غامبيا على ميانمار أمام محكمة العدل الدولية، وتسريع عملية إعادة الروهينجين المهجرين قسراً إلى موطنهم ميانمار.

20- **ندعم** تطلعات القبارصة الأتراك المسلمين إلى إعمال حقوقهم الأصيلة، ونؤكد أهمية التوصل إلى تسوية قضية قبرص تسويةً عادلةً ودائمةً ومستدامة ومقبولة من الطرفين عن طريق المفاوضات، ونشدد على أهمية التواصل مع القبارصة الأتراك المسلمين بهدف تجاوز العزلة الجائرة المفروضة عليهم.

21- **نرحب** بالتقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية أذربيجان وأرمينيا، ولا سيما التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية الثنائية بشأن إرساء السلام والعلاقات بين الدول، والجهود اللاحقة الرامية إلى توطيد السلام وإجراءات بناء الثقة من خلال التفاعل الثنائي في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ ويحث أرمينيا على معالجة العقبات القانونية والسياسية المتبقية التي تحول دون توقيع الاتفاقية، وبالتالي الكف عن المس بسيادة أذربيجان وبسلامة

أراضيها،؛ **ونؤكد** مجددا تضامنه الكامل مع أذربيجان، حكومةً وشعبًا، في جهودها الرامية إلى إعادة تأهيل وإعمار الأراضي المحررة التي تضررت بشدة جرّاء العدوان الأرميني؛ **وندعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم دعم فاعل لأذربيجان في جهودها لنزع الألغام، لما تكتسيه تلك الجهود من أهمية حيوية في ضمان السلامة، وتيسير عمليات إعادة الإعمار ، وتأمين عودة كريمة للنازحين.

22- **نُجدد** تضامننا مع الدول الأعضاء في القارة الإفريقية، ولا سيما دول منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، في مواجهة ما تشهده من تحديات أمنية وسياسية وإنسانية وتنموية، **ونُعرب** عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الأعمال الإرهابية وما تخلفه من خسائر في الأرواح ومعاناة للسكان. ونُؤكد أهمية تكثيف الجهود المشتركة لدعم الأمن والاستقرار ومساعدة الدول المعنية على مواجهة الإرهاب والتطرف **ومعالجة** أسبابهما الجذرية، إلى جانب تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية المعنية، بما يدعم جهود السلام والتنمية ويحقق تطلعات شعوب القارة إلى مستقبل أكثر أمنًا واستقرارًا وازدهارًا.

23- **نُؤكد مجددا** دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت والمستمر للدول الإفريقية، بما فيها دول منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد التي تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية التي تؤثر على **الإنتاج** الزراعي والأمن الغذائي، **وندعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ومؤسساتها المالية المختصة إلى تقديم المزيد من الدعم لهذه الدول.

24- **نثمّن** عالياً الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها جمهورية العراق، وما حققته من إنجاز دبلوماسي بارز بفوزها بعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة 2026–2028،. ويعدّ هذا الفوز تتويجاً للدور الإيجابي والمتوازن الذي يضطلع به العراق في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ حضوره الفاعل في المحافل الأممية، ودعمه للحوار والتفاهم المشترك ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، كما نُعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الدول الإسلامية الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان ونؤكد على أهمية استمرار التنسيق بينها بما يعزز حضورها الجماعي ويخدم مصالح الأمة الإسلامية وقضاياها العادلة.

25- **نُعرب** عن بالغ قلقنا إزاء استمرار تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا، بما في ذلك خطاب الكراهية والتمييز والقولبة النمطية السلبية وأعمال العنف ضد المسلمين، فضلاً عن التدنيس المتعمد للمصحف الشريف **والاعتداءات** على المساجد والمقدسات الإسلامية، والتي تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وتحريضاً على الكراهية والعنف. ونُؤكد مجدداً أن حرية التعبير يجب

أن تُمارَس بمسؤولية ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأنه لا يجوز اتخاذها ذريعةً للإساءة إلى المعتقدات الدينية أو التحريض على الكراهية. **ونُرحب** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 254/76 الذي أعلن يوم 15 مارس يوماً دولياً لمكافحة كراهية الإسلام، وبالقرار رقم: 264/78 بشأن تدابير مكافحة كراهية الإسلام، بما في ذلك تعيين المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمكافحة الإسلاموفوبيا، وندعو إلى تنفيذهما تنفيذاً كاملاً وفعالاً، ونُشيد بعمل المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بالإسلاموفوبيا ومرصد الإسلاموفوبيا التابع للمنظمة، ونحث الدول الأعضاء على تنسيق مواقفها في المحافل الدولية وعلى التعاون البنّاء مع الحكومات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني لمواجهة المعلومات المضللة وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، **ونُشجع** الدول على اعتماد تدابير تشريعية وعملية لمنع أعمال الكراهية الدينية ضد المسلمين وتجريمها وضمان محاسبة مرتكبيها وحماية حقوق المسلمين وكرامتهم، والجماعات والمجتمعات المسلمة، في جميع أنحاء العالم.

26- **نُؤكد** التزامنا بتعزيز **حقوق** الجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .

27- **نؤكد** مجدداً دعمنا للأقلية المسلمة التركية في تراقيا الغربية وللسكان المسلمين الأتراك في دوديكانيسيا باليونان لضمان تمتعهم تمتعا كاملاً بحقوقهم وحرياتهم الأساسية، ونشدد على ضرورة الاحترام الواجب لحقوقهم الدينية والثقافية.

28- **نُجدد** التزامنا الثابت بالمبادئ الحاكمة والمعايير العالمية الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ونُؤكد أهمية دور وحدة الأمن والسلم وفض النزاعات بالأمانة العامة للمنظمة، وهي ضرورة استراتيجية وأداة **تنفيذية** حتمية لمعالجة الأزمات الراهنة المتسارعة وحماية سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. **كما نُشدد** على أن ترسيخ ركائز الاستقرار والتنمية في العالم الإسلامي يتطلب تطوير آليات عملية وقابلة للقياس في مجالات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية تحت مظلة الأمانة العامة وعلى نحو يضمن التسوية السلمية المبكرة للخلافات ويعزز الجهود الجماعية لتجنيب الشعوب تبعات الصراعات ويسهم بفعالية في صون وحدة البيت الإسلامي وتلبية تطلعاته التنموية المشتركة.

29- **نُعرب** عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تحديات الإرهاب والتطرف، **ونُؤكد** الأولوية القصوى التي توليها منظمة التعاون الإسلامي لملف مكافحة الإرهاب وتفكيك خطابه المتطرف بصفته تهديداً مباشراً للسلم والأمن والتنمية، **ونُشدد على** المقاربة الشاملة للمنظمة التي تربط بين المواجهة الفكرية ودحض **المرتكزات** الأيديولوجية للجماعات الإرهابية، وبين تعزيز قيم

الوسطية والتسامح وتجفيف منابع التمويل والتحريض الرقمي، وذلك في إطار الالتزام الراسخ بصون أمن المجتمعات الإسلامية وحماية استقرارها ونموها.

30- **اتساقا** مع أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بشأن "تعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديموقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء، وفقا لأنظمتها الدستورية والقانونية"، **ندعو** إلى دعم عمل وحدة ملاحظة الانتخابات في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومساهمتها في إرسال بعثات لملاحظة الانتخابات في الدول الأعضاء استجابة لدعوات تلك الدول.

31- **نُجدد** التزامنا بأهمية العمل على إصلاح منظمة التعاون الإسلامي لتطوير آليات عملها لتواكب المتغيرات **الإقليمية** والدولية ومعطيات العصر الحديث.

32- **نستذكر** جميع القرارات السابقة الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، ونؤكد أن الجهود الرامية لإصلاح مجلس الأمن الدولي يجب ألا يخضع لأي مواعيد نهائية مصطنعة، وأنه يجب إصدار قرار توافقي بشأن هذه المسألة، ونؤكد مجدداً أن قرار منظمة التعاون الإسلامي بخصوص أي مقترح يغفل التمثيل المناسب للأمة الإسلامية ضمن أي فئة من فئات العضوية في إطار مجلس أمن موسع، لن يحظى بالقبول داخل العالم الإسلامي.

33- **نُشيد** بالعمل الذي تنهض به الأمانة العامة والمكاتب التمثيلية للمنظمة ومكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال العمل الإنساني من أجل التخفيف من معاناة المحتاجين، خاصة في الدول الأعضاء المتضررة من الأزمات والكوارث. **كما نُشيد** بالتعاون والشراكة المتناميين بين إدارة الشؤون الإنسانية والمجتمع الإنساني الدولي، ونُثمن الجهود المشتركة لتعزيز مساعي دعم دول منظمة التعاون الإسلامي المتأثرة بحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، وندعو الدول الأعضاء إلى إيصال جزء من مساعداتها الإنسانية السخية من خلال منظمة التعاون الإسلامي بهدف إبراز روح التضامن وتعزيز العمل الإسلامي الإنساني المشترك.

34- **نحثّ** الدول الأعضاء على إيلاء قضايا المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية أولويةً في سياساتها وبرامجها الوطنية وفي العمل الإسلامي المشترك وتعزيز حقوق المرأة وتمكينها ومشاركتها الفاعلة في كافة المجالات وفي صنع القرار وبناء الأمن والسلم.

35- **نؤكد** على أهمية حماية الأسرة وترسيخ تماسكها ودعم مؤسسة الزواج وتهيئة مقومات استقرارها، باعتبار الأسرة ركيزةً أساسيةً لبناء مجتمعات يسودها الحوار والتكافل والتضامن.

36- **ندعو** إلى صون حقوق الأطفال وضمان حمايتهم ونمائهم في بيئة آمنة، ورعاية كبار السن وحفظ كرامتهم والاستفادة **من** إسهاماتهم، وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإزالة العوائق أمام مشاركتهم الكاملة في المجتمع، من خلال سياسات اجتماعية شاملة ومنصفة تسترشد بقيمنا الإسلامية وتُفعِّل التزاماتنا المشتركة، بما يعزز التلاحم بين الأجيال ويرسّخ دعائم السلم والاستقرار والتنمية المستدامة.

37- **ندعو** الدول الأعضاء، التي لم تنضم بعد إلى منظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون **الإسلامي**، إلى الانضمام إلى عضويتها والتوقيع والتصديق على نظامها الأساسي، تعزيزاً لدورها بوصفها آليةً متخصصةً لترجمة أهداف منظمة التعاون الإسلامي وسياساتها وجهودها في مجال النهوض بالمرأة إلى برامج ومشروعات عملية ذات أثر ملموس، وتوحيد الطاقات وتبادل الخبرات، بما يوسّع آفاق تمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في مسيرة التنمية في دولنا الأعضاء.

38- **نُؤكد** أن الحوار بين الثقافات والحضارات القائم على الاحترام المتبادل وقبول التنوع يمثل ركيزة أساسية لترسيخ السلم والتعايش بين الشعوب، ونُجدد التزامنا بتعزيز القيم الإسلامية السمحة القائمة على الوسطية والاعتدال والتسامح ونبذ خطاب الكراهية والتطرف بكافة أشكاله.

39- **نُؤكد** أهمية صون التراث الثقافي والحضاري للدول الأعضاء، المادي وغير المادي، وحمايته من التدمير والنهب والاتجار غير المشروع، ونُشيد بالجهود المبذولة لإعادة تأهيل المواقع التراثية المتضررة من النزاعات، كما ندعو إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المتخصصة التابعة للمنظمة والشركاء الدوليين في هذا المجال.

40- **نُشدد** على أهمية التعليم والثقافة والإعلام، بوصفها أدوات فعالة لنشر ثقافة السلام والتضامن وتعزيز الروابط بين شعوب الدول الأعضاء، وندعو إلى توسيع برامج التبادل الثقافي والتعاون بين المؤسسات الثقافية والأكاديمية في الدول الأعضاء.

41- **نُشيد** بإنشاء صندوق منظمة التعاون الإسلامي لدعم وتأهيل وتشغيل الشباب في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد وبدخوله حيز النفاذ بصفة مؤقتة، باعتباره أداة مهمة من أدوات العمل الإسلامي المشترك **لدعم** وتمكين الشباب في المنطقة؛ وندعو الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والشركاء ذوي الصلة إلى تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم للصندوق؛ ونُشجع على الإسراع في استكمال الإجراءات المتبقية لتفعيله بشكل

كامل، بهدف ترجمة الالتزام الجماعي لمنظمة التعاون الإسلامي إلى فرص ملموسة ونتائج مستدامة لصالح شباب المنطقة.

42- **نُؤكد مجدداً** التزامنا بتعزيز التعاون الاقتصادي والتضامن بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف دعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمرن، ونشدد على أهمية تعزيز التجارة والاستثمار البينيين في المنظمة وتسريع تطبيق نظامها التجاري التفضيلي، وتيسير حركة السلع والخدمات، وتوطيد الشراكات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. **وفي هذا السياق، نرحب** بمبادرة رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد علي فالح الزيدي الهادفة إلى تحقيق التكامل في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات بما يعزز فرص الاستقرار والتنمية الاقتصادية ومواجهة الأزمات والتحديات.

43- **نُؤكد** على ضرورة حشد المزيد من الاستثمارات والتمويل من أجل التنمية المستدامة، والبنية التحتية والطاقة **والأمن** الغذائي والتحول الرقمي وتنمية رأس المال البشري في جميع أنحاء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وندعو إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية التابعة للمنظمة، ومؤسسات التنمية والتمويل، والدول الأعضاء، لدعم الاستثمار الإنتاجي، وريادة الأعمال، والابتكار، وتنمية اقتصادات مرنة ومتنوعة، لا سيما في الدول النامية والأقل نمواً الأعضاء في المنظمة.

44- **نُؤكد كذلك** على أهمية تعزيز التعاون في مجالات الأمن الغذائي والنقل والربط اللوجستي والاقتصاد الرقمي والابتكار والتنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ونُشجع الدول الأعضاء على تبني **مبادرات** وشراكات عملية تسهم في الحد من الهشاشة الاقتصادية، وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة للشباب والنساء، والنهوض بأهداف برنامج العمل العَشري لمنظمة التعاون الإسلامي العشري وأطر التعاون الاقتصادي ذات الصلة، ونحث الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية على تطوير آليات التمويل الاجتماعي الإسلامي وتعزيزها وتوسيع نطاقها لتعبئة الموارد اللازمة للمساعدات.

45- **نرحب** بالخطوات الملموسة التي اتخذتها الدول الأعضاء لضمان التدفق الآمن وغير المنقطع لموارد الطاقة، وذلك من خلال تعزيز الربط الإقليمي وتنويع مسارات الطاقة؛ ونشجع على زيادة التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الربط العابر للحدود، وتنويع مسارات ومصادر إمدادات الطاقة، وتطوير بنية تحتية مرنة للطاقة بهدف تعزيز أمن الطاقة؛ ونشيد بالجهود والمشاريع الجارية بين الدول الأعضاء للاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي من خلال الاستثمار في ممرات النقل، وتعزيز البنية التحتية القائمة وتحديثها، وتوسيع نطاق التبادل التجاري والتواصل بين الشعوب، بما يسهم في تحقيق تكامل اقتصادي إقليمي أكبر

46- **نُقر بأهمية** أمن الطاقة ووفرة مواردها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، **ونُوصي** بتعزيز التعاون بينها لتطوير **التقنيات** الجديدة وموارد الطاقة المتجددة وترشيد استخدام الطاقة وزيادة الاستثمارات في أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

47- **نُؤكد مجدداً** على الأهمية البالغة لمشاركة القطاع الخاص الفعّالة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، **وندعم** انخراط هذا القطاع في تنفيذ برامج وقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي المستدام والازدهار الاقتصادي للدول الأعضاء.

48- **نُشدد على** ضرورة عقد قمة اقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

49- **يشيد** بالدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس رجب طيب أوردوغان، رئيس الجمهورية التركية، من أجل معالجة التحديات الإنمائية المشتركة للدول الأعضاء من خلال البرامج والمشاريع الرائدة وفرق العمل القطاعية وبرامج دعم المشاريع.

50- **نُؤكد على** أهمية تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتعليم العالي والبحث العلمي، والصحة، والبيئة، وإدارة الموارد المائية، باعتبارها **مجالات** استراتيجية للنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة، وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين القدرات الجماعية للدول الأعضاء للاستجابة بفعالية للتحديات الإقليمية والعالمية الناشئة.

51- **نشير** إلى أهمية تنفيذ القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والسبعين بشأن "التنمية المستدامة للجبال"، والذي أُعلنت بموجبه الفترة 2023 – 2027" سنوات العمل الخمس من أجل تنمية المناطق الجبلية"، وذلك بهدف تعزيز التعاون الدولي بشأن القضايا المتعلقة بالجبال والمضي قدماً في التنفيذ الفعّال لهذا القرار .كما نرحب باعتزام جمهورية قيرغيزستان استضافة القمة العالمية الثانية للجبال "بيشكيك+25 «في أكتوبر 2027، ونعرب عن دعمنا لهذه المبادرة.

52- **نُشدد** على الدور المحوري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتنمية رأس المال البشري في تسريع التحول الاجتماعي والاقتصادي في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي؛ وندعو إلى زيادة الاستثمار في البحث العلمي، والتعليم العالي الجيد، والقدرات التكنولوجية، وتبادل

المعرفة، وبناء القدرات، بهدف تقليص فجوات التنمية ومعالجة التحديات الكامنة المرتبطة بالفقر والمرض والأمية والبطالة والتطرف.

53- **نعرب** عن القلق البالغ إزاء التقارير التي تشير إلى تزايد استخدام الذكاء الاصطناعي في أنشطة واغراض تضر بالأمن والسلم المجتمعي، بما في ذلك نشر المحتوى الذي يحض على الكراهية والمساس بالرموز الدينية، وتقويض التماسك الاجتماعي من خلال التضليل والمعلومات الزائفة ، وندعو الدول الأعضاء إلى تفعيل اللجان الفنية المخصصة المنبثقة عن إعلان طهران، بما في ذلك لجان تعليم الذكاء الاصطناعي وتنمية القوى العاملة، والبحث التعاوني والابتكار ، ونقل التكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات ،وكذلك نحث الدول الأعضاء والوكالات التابعة لمنظمة، وخاصة سيسرك (SESRIC) والكومستيك (COMSTECH) والإيسيسكو(ICESCO) على إطلاق برامج مشتركة لبناء القدرات تتضمن المنح الدراسية والتدريب المتخصص والزمالات في مجال الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة احتياجات الدول الأقل نمواً . ونشجع على إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات ذات الأولوية المشتركة، مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي وإدارة المياه وتغير المناخ.

54- **ندعو** الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والشركاء الدوليين إلى **تعزيز** التضامن والتعاون والشراكات في مجالات الصحة والبيئة وإدارة الموارد المائية، من خلال البرامج المشتركة وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا والحلول المبتكرة، من أجل تحسين الصحة العامة والرفاه ومعالجة التحديات البيئية والمناخية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد المائية وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وندرة المياه والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

55- **ندعو** جميع **الدول** الأعضاء إلى بذل الجهود في سبيل إنجاح الدورة السادسة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المقرر عقدها في جمهورية أذربيجان في عام 2027.

56- **نُرحب** بعرض جمهورية بنين استضافة الدورة الثالثة والخمسين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

57- **نُرحب** بالعَرْضِ الذي تَقَدَّمت به المملكة العربية السعودية لاستضافة اجتماع الدورة (55) لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاءِ في منظمة التَّعاونِ الإسلامي عامَ 2029.

***